.المياه في العلاقات العراقية التركية

(*) أ.م.د سلمان علي حسين

: مقدمة

تعدتركياميا هنهريدجلةوالفراتاللذانينبعانمنهضبةالاناضـــــــــــــــــــــــــــــــول جنوبتركياومنجبالطوروسالشرقيةوجبالزاكروسشميدخلالناراضيالسوريةوالعراقيةمياهتركيةمنمنط لقانهماينبعانمنأراضـــــــــــــــــيها، لذلكتعملعلىاســـــــــــــــــــتغلالكاملللموارد المائيةباقامةالمشاريعوالسدودالتييمكنانتحققلهاقدراًممكناًمنالمنافعالاقتصاديةوالسياسيةوا لامنيةالتيتسعىالتحقيقها، لقد ترسخ اقتناع لدى المجتمع الدولي في عصرنا الحاضر بان الماء يعد من اهم الموارد الطبيعية على الاطلاق، وقد كثرت الكتابات التي تناولت الجوانب القانونية لاستخدامات مياه الانهار الدولية في غير الاغراض الملاحية، والمياه الدوليـة بـوجه عـام (السـطحية كـانت او جوفيـة) وقـد وجـه البـاحثين فـي مختلـف الاختصاصات (سياسية/اقتصادية/الايدلوجية ...الخ) في التعبير عن التداعيات الخطيرة والاثار الفادحة لظاهرة شح المياه العذبة نتيجة ظروف مناخية كانت او بيئية او سياسية الناتجة عن سياسات الاحتكار من قبل دول المنبع الى دول المجرى والمصب . كل هذه المتغييرات وغيرها ساهمت في تناقص حصة الفرد من الموارد المائية في اغلب البلدان . ومن هذه الدول هي تركيا والعراق،أذ شهد العلاقات التركية العراقية خلافات كبيرة بسبب سياسة تركيا المائية اتجاه العراق، ولعل في مقدمة تلك الخلافات ما اقامته من مشاريع على حوضي دجلة والفرات مما تسبب بضرر كبير للعراق .

(*)(*) كلية الفنون الجميلة / جامعة بغداد.

اشكالية البحث :- تشكل مشكلة المياة نقطة مفصلية في العلاقات التركية العراقية وذلك لتاثيراتها الاقتصادية والاجتماعية والانسانية المباشرة على حياة الفرد في كلا الدولتين . ومن خلال ذلك سنحاول طرح الاسئلة الاتية..

كيف سيوثر اقامة المشاريع التركية في حوض دجلة والفرات ؟ على العراق ؟ هل ستفضي المفاوضات الى اتفاق فيما بينهم من اجل حل هذا الخلاف ؟ ما هو موقف القانون الدول من هذه المشاريع والخلاف المائي ؟

فرضية البحث :- ان سعي تركياالمستمر لاستقلال مسالة المياه ووضعها ضمن استراتيجيات تنموية اقتصادية، وكذلك استخدامها ورقة ضغط سياسية لتعزيز موقفهااثر بشكل مباشر على العراق في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، مما فرض طرح الموضوع على طاولة المفاوضات الثنائية والدولية.

منهجية البحث :- تفضي ضرورة البحث العلمي عند معالجة او ظاهرة الى تحديد الاداة المهنية لتكون وسيلة للوصل الى نتائج ومن هذه المناهج هو المنهج التاريخي حيث التعرف على تاريخ الخلاف المائي وحدود هذه المشكلة بين لبعراق وتركيا . وكذلك النهج التعليمي لتحليل سياسة تركيا نحو العراق . وكذلك المنهج القانوني لمعرفة القواعد العامة التي يغيرها القانون الدولي .

هيكلية البحث :- لقد تم تقسيم الدراسة على ثلاث مباحث:

المبحث الاول / الخلاف المائي العراقي التركي و المبحث الثاني :- المشاريع المائية من منظور القانون الدولي و المبحث الثالث : مراحل التفاوضية والاتفاقيات الثنائية بين العراق وتركيا حول المياه .

المبحث الاول / الخلاف المائي العراقي التركي

يعد الوطن العربي من المناطق الجافة وشبه الجافة حيث لا يزيد معدل هطول الأمطار السنوي عن 166 ملم ولهذا السبب فإن شُحَّ المياه في الشرق الأوسط له أهمية استراتيجية كبيرة لما لها من تأثير على الاقتصاد والتنمية, وتدل الدراسات على أن الوضع المائي سيزداد سوءًا في المستقبل حيث ستعاني المنطقة من نقص أكبر في

الموارد المائية السطحية والجوفية، وإذا نظرنا إلى حصة الفرد من الماء سنويًا فإنها تبلغ 500 متر مكعب لكل فرد في 12 دولة عربية، وهذه الكمية تعتبر قليلة جدًا، وقد دفعت هذه المعطيات الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، بطرس غالي، إلى القول: إن الحرب العالمية الثالثة ستكون بسبب شح المياه في الشرق الأوسط، ولوجود نهري دجلة والفرات، يعد العراق من الدول الغنية بموارده المائية الا ان بناء السدود على نهري دجلة والفرات اثر على كمية ونوعية المياه الواصلة للعراق .

ان قيام وتركيا ببناء السدود على نهري دجلة والفرات تسبب بنقصان كبير في تصاريف الأنهار الواردة إلى العراق، وكذلك بدأت نوعية المياه بالتردي، وتسبب هذا الوضع باهتمام أكبر بالحصص المائية لكل دولة متشاطئة في حوضي نهري دجلة والفرات لما لها من تأثير كبير على الأمن الوطني واستراتيجيات التنمية لهذه الدول

-: المطلب الاول :- الخلفية التاريخية للمشكلة

ان قضية المياه بين العراق وتركيا ليست وليدة اليوم، بل هي ازمة بدات منذ تاسيس الجمهورية التركية 1923 حتى الوقت الحاضر ، وعند الرجوع الى معاهدة لوزان عام 1923 نجد ان تركيا وقعت اتفاقيات لتقاسم المياه مع كل جيرانها ومنهم اليونان وبلغاريا وايران وجورجيا وارمينيا بينما لم تتوصل لاتفاق مع العراق وسوريا[1]. يعد ملف المياه من القضايا العالقة بين العراق وتركيا وهي من الامور التي حدثت فيها تطورات بعد صعود حزب العدالة والتنمية الى السلطة والاحتلال الامريكي للعراق اذ تحتل مسالة الموارد المائية قمة اولويات القسم الاكبر من دول الشرق الاوسط. وذلك بعد ان اصبح الامن المائي يوازي اهمية الامن العسكري ان لم يتفوق عليه[٤] .

شهد الملف المائي العديد من الازمات والتقلبات لا سيما بعد قيام تركيا ببناء سدود على نهري دجلة والفرات مما تسبب بنقص شديد بكمية المياه الواصلة للعراق والتي اثرت على الزراعة والري في العراق، تسببت تلك السدود بتاثيرات على حجم الانتاج الزراعي وانتشار التصحر، مما زاد من حجم الاستيرادات العراقية في مجال المنتجات الزراعية، وزاد معها نسبة البطالة بين صفوف الفلاحين، ونتيجة لذلك رفضت الحكومة

العراقية التوقيع على اتفاقيات تحديد نسبة المياه ، أذ ترى تركيا بمياه نهري دجلة والفرات بانهما انهار داخلية تركية وان مياهما مياه وطنية تركية ولها حق السيادة المطلقة عليهما وتعدهما ثروة وطنية لذلك لا تقبل تقسيم مياه نهري دجلة والفرات مع العراق وسوريا[٣].

تحضى مسالة المياه باهمية كبرى في السياسة الخارجية التركية حيال جيرانها والتي برزت بشكل واضح بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة عام 2002، تاثرت العلاقات التركية العراقية بمشكلة المياه بشكل كبير، أذ ان 80% من احتياجات العراق المائية تاتي من الاراضي التركية[٤].

ان عدم التعاون بين الدول وتجاهل بعضها البعض عند تطوير مشاريع المياه كثيرا ما يسبب بعض الازمات الخطيره التي تكون لها انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية . فقد حدثت الازمة الاولى في عام 1974 عندما تمت المباشرة ببناء سد كيجيان في تركيا وتزامنت مع ملىء بحيرة الاسد في سوريا وتزامن ذلك مع سنة جافة قاسية، أذ خزنت سوريا اكثر من حاجتها في تلك السنة وقد ادى ذلك الى موت المحاصيل الزراعية والمواشي في المناطق التي تروى من نهر الفرات وجف النهر تماما وانقطع جريانه . اما الازمة الكبيرة الثانية فقد حدثت في 13/كانون الثاني / 1990 عندما بدات تركيا بملئ سد اتاتورك اكبر السدود التركية . حيث قامت باغلاق النهر (27) يوما وتحججت تركيا بان السبب في العراق بالرغم من انها المحت الى ان كمية المياه في النهر قبل قطع المياه كانت اكثر من المعتاد .ان خطورة المشكلة المائية تمثل في ان تركيا تخلط موضوع المياه بالقضايا السياسية وتعتبر المياه ورقة ضغط سياسية على كل من سوريا والعراق،وتريد تحقيق اهداف سياسية واقتصادية[5]. وخير دليل على ذلك قيامها بتهديد سوريا عام 1998 عندما وصل الامر الى حد تقديم سوريا لافراد حزب العمال الكردي وتعاونها في القضاء على نشاط الحزب في المنطقة[6] . تبرز اهمية السياسة المائية لتركيا من خلال تهديدها للامن المائي اذ تعتمد تركيا عدم التوصل الى اتفاق مائي واضح وصريح حول اقسام مياه نهري دجلة والفرات مع كل من سوريا

والعراق واصدارها على تشييد السدود واقامة المشاريع المائية على النهرين يهدف في تطوير سياستها المائية[7].

ان من ابرز الابعاد الفنية للخلاف التركي مع العراق وسوريا حول مسالة المياه[8]:

1_ عدم استجابة تركيا للمطالب العراقية بشان زيادة حصتها من المياه التي لم تعد تتناسب مع حجم التطور الديمغرافي والتنموي، فقد اخفق في جميع المحاولات التي قام بها العراق لعقد اتفاقيات مع تركيا بشان المياه.وكانت الخشية التركية من عقد تلك الاتفاقيات لكي لا تضطر لعقد مثلها مع سوريا ، لاجل ذلك طلبت تركيا من العراق بجدولة مياه نهري دجلة والفرات على حساب الحصص ، كما ان قناة الثرثار قادرة على تزويد العراق بالمياه التي يحتاجها من نهر الفرات عبر نهر دجلة (أذ يعتقد الخبراء في مجال المياه ان حفر العراق لقناة بين دجلة والفرات ادى الى مطالبة تركيا بجدولة مياه النهرين واعتبارهما حوضا واحدا).

2_ رفض العراق التدخلات التركية وعدها تدخلا في سيادته وفقا لما جاء بقرار الامم المتحدة الصادر عام 1994 الفقرة خامسا والتي تنص على حق دول المجرى المائي بان تستفيد كل منها بالمجرى المائي المار عبر اقليمها .وبما ان موقع العراق في اسفل المجرى المائي من حقه الافادة من مياه النهر دون ان يؤثر على اي من دول المجرى .

المطلب الثاني :- المشاريع المائية التركية على حوضي دجلة والفرات

بدات تركيا بانشاءمنشأت مائية على نهر دجلة وصل عددها الى 8 منشأة، والتي عملت على خفض كمية المياه المتدفقة الى العراق بنسبة 50% . ويعد مشروع (GAP)[9], من اهم المشاريع على نهر دجلة والفرات حيث قامت تركيا بتطوير حوض النهر والاراضي السهلية ليضم ست مشاريع تروى اراضي سيرت وماردين وولايات دير بكر بحدود 557،844 الف هكتار .وقدراتها الكهربائية بحدود 2215 ميكا واط لتنتج طاقه سنوية تقديرها يصل 6.526 مليار كيلو واط[10].

يتضمن 21 سدا و 19محطة كهربائية[11]، من اكبر المشاريع (GAP) ان مشروع الاقتصادية والاقليمية في تركيا فهو مشروع متكامل يشمل الزراعة والتطوير الريفي والصناعية وكذلك لانتاج الطاقة الكهرومائية[١٢] .

يتعدى هذا المشروع الاهداف التنموية ويطمح الى جعل المياه سلعة تداول في اقطار الشرق الاوسط وهذه من الاهداف الاستراتيجية لتركيا . تعارض تركيا تحويل مسالة المياه الى مسالة اقليمية لان هذا يتعارض مع ادعائها بانها تملك حق السيادهالمطلقه على مياه نهري دجلة والفرات . رغم ان القانون الدولي في هذا الخصوص يوكد على ان النهر المار عبر اراضي اكثر من دولة هو ملك جماعي لعدة دول[١٣] .

اولا: السدود التركية على نهر الفرات :

1_ سد كيبان :- هو اول سد من السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات اقيم عند التقاء رافديه الرئيسي فرات سو ومراتسو ، وقد تم انجازه عام 1974 بطاقة تخزينية مقدارها (30,7) مليار متر مكعب وبارتفاع بلغ 211 متر العرض الاساس ما انشائه هو لتوليد الطاقة الكهربائية، بلغ معدل انتاجه للطاقة سنويا 5870 مليون كيلو واط / ساعة . وكذلك يقوم المشروع بعمليات تخزين الفائض المائي على المدى الطويل .

2_ سد قرهقايا :- هو ثاني المشاريع التي قدمتها تركيا على مجرى النهر الرئيسي ويقع على الجنوب من سد كيبان بمسافة 166 كم . مقدار الخزن الكلي له 9.45 مليار متر مكعب الهدف الرئيسي من انشائه هو لانتاج الطاقة حيث يحتوي على محطة كهرومانيةبسعة 1800 ميكا واط وبطاقة توليد تصل الى 705/مليون كيلو واط / ساعة سنويا . فيما تبلغ مساحة بحيرته 268كم مربع .

3_ مشاريع الري ضمن الفرات الاسفل :- يعد اكبر المشاريع التركية على نهر الفرات ويمثل الجزء الاكبر من مشروع تطوير حوض شرق الاناضول يشمل على سد اتاتورك بالاضافة الى (21) سدا صغيرا او (17) محطة توليد كهربائية، ومشاريع اروائية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات خزن المياه التي سنتناولها كالاتي[١٤] .

1- سد اتاتورك / بطاقة تخزين (48) مليار متر مكعب بدا العمل به عام 1981

2- نفق شاتلياورفة

3- مشروع سواوق . حلوان

4- مشروع ري يوزوفا

1- مشروعات الفرات الحدودي :- هو مشروع يتالف من سدين اساسيين هما (سد بيرجك وسد قرة قامش)بالاضافة الى محطتي كهرباء منطقتي اورفة وغازي عنتاب . تبلغ القدرة الكهربائية له (672) واط وبمخزون مائي يبلغ (1022) مليار متر مكعب . اما السد الثاني لمشروع الفرات الحدودي فهو سد قرة قامش والذي تبلغ القدرة الكهرومائية له (625) مليون كيلو واط /سنويا

2- مشروع سواوق . يازلي :- هو مشروع كبير يقع في محافظة اورفة صمم لارواء (146.500) الف هكتار لقد تضمن هذا المشروع انشاء سبع محطات ضخمة . فضلا عن انشاء اربع محطات للطاقة الكهرومائية والتي تنتج(107) ميكا واط /ساعة في السنة

3- مشروع اديامان . كاهتة :- يهدف هذا المشروع الى تطوير المصادر المائية للجانب الايمن من خزان اتاتورك يضم المشروع اربع سدود توفر المياه للري (77.409) الف هكتار من الاراضي فضلا عن انتاج الطاقة الكهربائية بطاقة (509) مليون كياو واط

4- مشروع اديامان . ارايان :- يغطي المشروع الجزء الشمالي الغربي من محافظة غازي عنتاب والقسم الجنوبي الغربي من محافظة اديامان ومساحة صغيرة من محافظة مرعش يهدف المشروع الى ري (71.598) الف هكتار ويزود المشروع مدينة غازي عنتاب بمياه للشرب

5- مشروع غازي عنتاب :- يتكوين المشروع من ثلاثة سدود ومن اهمها سد هانج اغرقرب مدنية بيرجيك سعته التخزينية (100)مليون متر مكعب ويهدف المشروع الى ري (81.670) الف هكتار من اراضي محافظة غازي عنتاب،والاراضي التي تمتد على طول الحدود السورية التركية.

ثانيا السدود التركية على نهر دجلة[٥٦]:-

١- **مشروع دجلة قرة كيزي:- هذا المشروع مسؤول عن ارواء ما يقارب (126.08) الف هكتار من ولاية ديار بكر التركية الحدودية .اما طاقته الكهربائية فتقدربنحو (200) ميكا واط تنتج طاقة كهربائية تقدر نحو (360) مليون كيلو واط /ساعة يتالف هذا المشروع من اربعة اقسام**

١- **سدة قرة كزي :- هو سد كهربائي تقدر طاقته الكهربائية ب(90)ميكا واط تنتج طاقة تقدر ب (142) مليون ميكا واط /ساعة سنويا**

٢- **سد قرة قاذ :- تقدر طاقته الكهربائية ب (110) ميكا واط وتنتج طاقة سنويا تقدرب(118) مليون كيلو واط /ساعة سنويا**

٣- **مشروع ري دجلة :- يروي جزء من اراضي ولاية ديار بكر بطريقة الضخ تقدر بحوالي (52.033) الف هكتار**

٤- **مشروع ري يمين دجلة :- يروي جزء من اراضي ولاية ديار بكر بطريقة الضخ تقدر بحوالي (740.047) الف هكتار**

٢- **مشروع باتمان – سيلفان :- هو مشروع للري ولتوليد الطاقة الكهربائية معا، تقدر المساحات التي سيرويها المشروع في ولايات ديار بكر وللمعرت ب (37.744) الف هكتار وبامكانية كهربائية تقدر ب (185) ميكا واط . وينتج طاقة كهربائية سنوية تقدر ب(483) مليون كيلو واط /ساعة . يتالف مشروع باتمان من ثلاث . مشاريع هي سد باتمان ومشروع ري اراضي يمين دجلة وري اراضي يسار دجلة**

٣- **مشروع باتمان :- هو مشروع ري وانتاج الطاقة معا حيث يروي المشروع مساحة تقدر ب (213) الف هكتار ومحطة الكهربائية تعمل بقوة (300) ميكا واط . وتولد طاقة كهربائية قدرها (1.5) مليار كيلو واط ساعة سنويا**

٤- **مشروع كارزان :- يروي هذا المشروع مساحة تقدر ب(60) الف هكتار من اراضي تبلس وسعرت . كما يشمل هذا المشروع على محطة كهربائية بقوة (90) ميكا واط وتولد طاقة كهربائية قدرها (315) مليون كيلو واط /ساعة سنويا**

٥- مشروع سد اليسو :- يعد سد اليسو من اكبر السدود التي سوف تقيمها تركيا على نهر دجلة ان الهدف الرئيسي من انشاء السد هو لتوليد الطاقة الكهربائية . حيث تبلغ طاقته (1200) ميكا واط /ساعة .وللسد طاقة تخزينية تبلغ (11.40 .)مليار متر مكعب

٦- مشروع جزرة :- هو مشروع ري كهرباء معا . يروي المشروع مساحات واسعة من ولاية ماردين تقدر نحو (121) الف هكتار بالاضافة الى محطة كهرباء تصل قدرتها الى (240) ميكا واط تولد طاقة سنوية تصل الى (940) مليون كيلو واط يتالف المشروع من ثلاثة مشاريع

١- سد حزرة

٢- مشروع ري سلوبي

٣- مشروع ري ححزرة نصيت

المبحث الثاني :- المشاريع المائية من منظور القانون الدولي

تمثل الاتفاقات والمعاهدات الدولية سواء كانت ثنائية او متعددة الاطراف او اتفاقات شارعة احد اشكال العمل الدولي (القانون الدولي)، أذ تعد اهم الوسائل القانونية والعادلية التي تستطيع الدول بواسطتها مباشرة اختصاصتها في المجتمع الدولي باعتبارها اهم وحدات النظام القانوني الدولي . من المعلوم ان نهري دجلة والفرات ينبعان من الاراضي التركية ويمران في سوريا ثم يصبان في العراق . لذلك لابد من تدخل القانون الدولي بهذه المسالة كون الجانبان العراقي والتركي لم يتوصلا الى اتفاق يتم العمل به، ولكون تركيا باشرت بانشاء السدود والمشاريع على حوضي دجلة والفرات وهذا ما سبب اثار سلبية على العراق.

المطلب الاول :- ازمة المياه في العراق بين الموقف العراقي التركي السوري

-: اولا : موقف العراق القانوني من اقامة المشاريع التركية

سعى العراق وفي وقت مبكر للدخول في مقاوضات مع الدول المتشاطئة (تركيا .سوريا) لغرض التوصل الى اتفاق وضمن حصص البلدان الثلاثة . في مياه نهري دجلة والفرات

طبقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقية الثانية .وبالرغم من تشكيل لجنة فنية مشتركة عام 1980 بين الدول الثلاثة لايجاد قسمة عادلة للمياه المشتركة وانعقاد ستة عشر اجتماعا الا ان عمل اللجنة توقف عام 1992 دون التوصل الى نتائج مرضية . وبالرغم من جهود العراق لاستئناف عمل اللجنة الا انها لم تعقد أي اجتماع بعد التاريخ المذكور . وعليه فان موقف العراق القانوني من المياه المشتركة تخلص بمجموعة من النقاط اهمها [١٦]:

١- ان نهري دجلة والفرات نهران دوليان طبقا لتعريف النهر الدولي

٢- ان حوض نهري دجلة والفرات هما حوضان منفصلان وحدود كل واد منها واضحة

٣- التاكيد على عقد اتفاق ثلاثي لوضع قسمة عادلة ومعقولة للمياه كما ونوعا بين الدول المنشاطئة والالتزام باسس قسمة المياه والاتفاق المعقول المستند الى العرف والقانون الدولي.

٤- الالتزام بالقواعد وبالاجراءات التي تتطلب مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية ووجوب اتخاذ اجراءات لمنع ومكافحة التلوث في مياه النهرين جراء المشاريع الاروائية والزراعية والملفات الاخرى .

وفي ضوء ما ذكر فان الموقف القانوني العراقي يتعارض مع اجراءات الجانب التركي لاقامة المشاريع الاروائية والسدود والخزانات على نهري دجلة والفرات واستغلال مياههما خلافا لمبادى وقواعد القانون الدولي .

ثانيا :موقف تركيا من القانون الدولي :-

لا تعترف تركيا بدولية نهري دجلة والفرات وتعتبرهما نهرين عابرين للحدود ولها ان تستخدم ما تشاء من مياهها . وبموجب هذا الاعتبار فان دجلة والفرات حسب المنظور التركي يصبحان مجرى مائيا دوليا فقط عندما يلتقيان في جنوب العراق ليشكلا شط العرب .

وعلى هذا الاساس تنطلق روئة تركيا لقضية اقتسام المياه وامكانية منح الدول (العراق و سوريا) حصته من المياه، تعود الى تقدير مصالحها دون اعتبار لموقف وحاجات الدولتين . بمعنى اخر فان لتركيا الحق في التصرف بكمية المياه التي تمنحها للدول الحوضية بينما تستخدم ماتشاء من حاجتها الى مياه النهرين حاضرا او مستقبلا .وان لتركيا (السياده على مواردها المائية ولا ينبغي ان تخلق السدود التي تبنيها على دجلة والفرات أي مشكلة دولية) هذا ما اكده رئيس وزراء تركيا الاسبق سليمان ديميربل . ان التصريحات التركية من جانب السياسيين الاتراك تكشف نوايا استخدام المياه كورقه ضغط سياسية من جانب، ومن جانب اخر تتيح لها التصرف المطلق بمياه النهرين دون مراعات لحقوق الدول المتشاطئة معها مخترقة بذلك المواثيق والقوانين الدولية المختلفة بمسالة المياه [١٢].

ثالثا : الموقف السوري :– توكد سوريا ان نهري دجلة والفرات هما مجاري مائية دولية مشتركة وان حوض الفرات مستقل عن حوض دجلة ولا يجوز عدهما حوضا واحد لمجرد انهما يصبان في شط العرب . كذلك ترفض سوريا استخدام المياه كسلاح سياسي لتحقيق اهداف سياسية وامنية معينة حيث ترى ان موضوع المياه هو موضوع قانوني لا يمكن ان يكون ورقة سياسية .تؤكد سوريا ان الطرف المنتفع من توتر الاجواء العربية التركية عموما والسورية التركية خصوصا هو اسرائيل التي تسعى لاستثمار أي توتر في المنطقة في سبل تحقيق اهدافها ومخططاتها الامنية والمائية والاقتصادية .

ان مفهوم " المياه العابرة للحدود " والذي طرحته تركيا هو مفهوم خاطئ ويمثل خروقا عن الشرعية الدولية والاجتماع الدولي وليس له أي سند قانوني . وكذلك ان خطة المراحل الثلاث التي طرحتها تركيا والتي احتوت على مفاهيم خاطئة لم يقرها الاجماع الدولي ولم تلقى أي تاييد من اي دولة في العالم .

تعتقد سوريا ان تركيا ليست بحاجة الى هذا العدد الكبير من السدود والمحطات الكهربائية الذي يمول براس مال واستثمارات امريكية وبعضها (اوربية . عربية واسلامية).

وبايدي عاملة تركية وتقنية اسرائيلية . كما تؤكد سوريا على ضرورة عقد اتفاقيات ثنائية وجماعية تلتزم بها جميع الاطراف تكون غايتها تقييم المياه بين الدول الثلاث المشتركة. واخيرا تؤمن سوريا وكذلك العراق بعدم واقعية الطرح التركي في اعتبار مياه دجلة والفرات مورد طبيعي تمتع به وهو لا يختلف عن موردالنفط الذي تمتع به الدول الاخرى [٤٥] .

المطلب الثاني :- موقف القانون الدولي من المشاريع التركية على حوضي دجلة والفرات :-

تعد قواعد القانون الدولي بشأن استعمال نظم المياه الدولية والانتفاع بها حديثة نسبيا . فضلا عن وجود اتجاه ينكر قواعد قانونية ودولية عامة تحكم الانهار الدولية خارج المعاهدات الثنائية . وعلى الرغم من ضعف هذا الاتجاه تعمل بعض الدول على نشره في المجتمع الدولي بدافع من مصالحها الضيقة التي تتعارض مع وجهة نظر تلك الدول مع وجود قواعد تحد من حريتها في التصرف بمياه الانهار الدولية التي تمر في اراضيها .

هناك نوعان لمصادر القانون الدوليهي:

اولا.مصادر اساسية

ثانيا. مصادر ثانوية

ومع بداية القرن الماضي اخذت دول الانتداب على سوريا والعراق بوضع تنظيم قانوني (اولي) لتنظيم استغلال مياه النهرين دون الاضرار بدولة المصب أي العراق .

اولا: المصادر الاساسية : 1 – المعاهدات الدولية : يعد هذا المصدر من اهم مصادر القانون الدولي كونه مصدرا مكتوبا

أ – المعاهدات العامة : لا توجد معاهدات عامة تنظم الانهار الدولية واستخداماتها لاختلاف وضع كل نهر عن الاخر ومن هذه المعاهدات هي معاهدة فينا 1815 التي وضعت تعريف النهر الدولي وتضمنت احكاما عن الانهار الدولية، معاهدات السلام(1919–1923) ومعاهدة برشلونه كذلك تضمنت احكاما عن الانهار الملاحية الدولية 1921 . ومعاهدة جنيف 1923 عن نفس الطاقة الهدروليكية واهم هذه المعاهدات هي الاتفاقية التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1997

ب – المعاهدات الثنائية والاقليمية : – لا تلزم المعاهدة الثنائية الا طرفيها وبالتالي يمكن ان تنشا قاعدة قانونية عريقة . ثم ابرام عدد كبير من المعاهدات الثنائية في . موضوع المياه الدولية ومن هذه المعاهدات التي عقدت بين تركيا والعراق بشان الانهار

أ – معاهدة فرنسا وبريطانيا (لوزان 1920) : نصت على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق لمعالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات ولا سيما اذا اريد بناء منشات هندسية في اعلى هذيين النهرين قد تودي الى نقص مياه النهرين[١٩] .

ب – المعاهدة التركية العراقية : ان معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا لعام 1946 تضمنت في البروتكول رقم (1) الملحق بالمعاهدة احكاما تعلق بتنظيم الانتفاع بمياه دجلة والفرات وتنظم جريانها الا انها لم تضع احكاما تتعلق باستخدام المياه واقتصرت على التشاور بين البلدين واطلاع العراق على المشاريع التي تقوم بها تركيا على أي من النهرين او روافدها لجعل المشاريع تخدم مصلحة العراق كما تخدم مصلحة تركيا[٢٠] .

بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا :– 1980 انضمت له سوريا ـ عام 1983 من الفصل الخامس منه الخاص بالمياه الاقليمية على ما يلي

أ – اتفق الطرفان على مسالة المياه على التعاون في مال السيطرة على تكون المياه المشتركة في المنطقة.

ب – وافق الطرفان لاعلى انشاء لجنة مشتركة للمياه الدولية لنهر دجلة تعمل على دراسة حتمية المياه المفصولة والعادلة التي يحتاج كل من البلدان الثلاثة

2 – الرف الدولي: لقد استقر الرف الدولي على عدم الاعتراف بالسيادة الاقليمية المضلة للدولة في التصرف بمياه النهر الدولي واستخدام المياه استخداما منصفا ومعقولا ليرى حقوق الدول الاخرى المشتركة في النهر الدولي .

3 – المبادى العامة للقانون : تعتبر المبادى العامة لسواء كانت مبادى القانون الداخلي ام من مبادى القانون الدولي عن فتاحة الدول بالزراعة قواعد معينة وكلاهما غير مكتوب

ومن اهم لمبادى العامة الخاصة بالمياه من التوزيع المنصف والمعقول للمياه الدولية ومن المساواة في حق استعمال المياه وغيرها [٢١].

ثانيا المصادر الثانوية / 1 – القضاء الدولي : على الرغم من ان م / 53 من نام محكمة العدل الدولية تنص على الحكم القضائي لا يلزم الاطراف النزاع ولا يعتبر سابقة ولكن من المعروف ان اطراف المنازعات يلجا الى احكام سلبق للتدليل على وجود قواعد قانونية .

2 – الفقه الدولي

3 – نظرية السيادة الاقليمية ومنها نظرية الملكية المشتركة :– تذهب هذه النرية الى اعتبار المجرى المائي الدولي يعد ملكا مشتركا لجميع الدول التي تجري في اقليمها مع فرض بعض القيود التي تحد من حريتها حيث تركز هذه النظرية على مبدأ الاقتناع المنصف وقد اثنى هذا الاساس اعلان هلفكي 1966 . ام الثاني ان الدول لا تمانع من وقف او تحويل تدفق مجرى النهر في اراضيها بل ايضا عدم استخدامه للكل خطرا على الدول المشاطئة الاخرى .

يمكن عن اتفاقية قانون استخدام الماري المالية الولية غير الاغراض الغير الملاحية لعام 1997 اخر تطور قانوني بعكس المستجدات المتعلقه باستخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية . نصت الاتفاقية على مبادى عامة تحكم الانتفاع بمجاري الانهار الدولية عن ابرزها :

1 – (مبدأ عدم الحاق اضرار ملموسة بدول المجرى المائي الدولي (المادة 7/1

2 – (مبدأ الاستخدام المنصف لماري المياه الدوليهالماده (5

3 – (الالتزام العام بالتعاون (الماده 8

(التبادل المنظم للبيانات والمعلومات (الماده 9 [٢٢].

نرية التكامل الاقليمي الكامل : لا تعطي هذه النظرية للدول المتشاطئة الحق في تغير المسار الطبيعي للنهر الذي يتدفق عبر اراضيها . وتؤكد النظرية على المبادئ القانون

الدولي المتعلقة بين الجوار ذات الاهمية بالنسبة لمبدأ الاستخدام العادل والمعقول لمجاري المياه الدولية

نظرية السياده الاقليمية المحدوده : تضمن هذه النظرية على ان الدولة مطلق الحرية في استخدام المياه المتدفقة عبر اراضيها شرط الايؤدي هذا الاستخدام الى احداث ضرر كبير للاملح او لمصالح دول الحوض الاخرى[43].

المبحث الثالث: مراحل التفاوضية والاتفاقيات الثنائية بين العراق وتركيا حول المياه

تعد المفاوضات الدبلوماسية السبيل الوحيد للتواصل الى اتفاق لجميع المنازعات القائمة بين الدول وخاصة ما يتعلق منها المنازعات حول المياه ذات المجاري المشتركة، اذا ما كانت ترتكز على رؤى استراتيجية للمشكلات المتنازع حولها،ومراجعة قانونية وتاريخية لجميع الاتفاقيات الموقعة سابقا بين الاطراف المعنية والمعاهدات الدولية ذات العلاقة واهمها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لعام 1997 بشان استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية ،كونها الوحيدة من بين الاتفاقيات والمعاهدات المختصةبتنظيم استقلال المياه المشتركة في اطار القانون الدولي للمياه الى تمتع بالصفة الالزامية والتي جاءت متوافقة تماما لمطالبة العراق بحقوقه المكتسبة بالموارد المائية لحوضي دجلة والفرات[24] . وانقسمت مراحل المفاوضات بين العراق وتركيا الى اربع مراحل:

اولا : المفاوضات من 1970–1979 :

اتصفت هذه المرحلة بالضغوط والازمات نتيجة لقيام تركيا بتنفيذ سد كيبان وقيام سوريا بتنفيذ سد الطبقة فضلا عن تشغيل خزان الحبانية وعقدت اللجنة عدة اجتماعات في البلدان الثلاثة بالتناوب ولكن من دون التوصل الى اتفاقيات مكتوبة[45].

ثانيا: المفاوضات في 1980–2001

اتسمت هذه المراحل بتوقيع بروتكولات واتفاقيات للتعاون فضلا عن عقد لقاءات ثنائية وثلاثية بين العراق وسوريا وتركيا . فقد تم في عام 1980 توقيع بروتوكول للتعاون الاقتصادي والامني بين العراق وتركيا تمت الاشارة فيه الى ضرورة الوصول الى اتفاق لتقاسم مياه نهر الفرات وعقدت اللجنة الفنية اجتماعاتها الفنية وتم دعوة سوريا للانضمام الى اللجنة التي عقدت (16) اجتماعا لغاية عام 1992 من دون التوصل الى اتفاق نهائي، وعلية توقفت اعمال هذه اللجنة لتستأنف بعدها بثلاث سنوات، وفي عام 1995 اجتمع الوفدان العراقي السوري في بغداد من اجل استعراض المشاريع التركية المقامة على نهر دجلة بهدف معرفة مصادر التمويل وتحديد موقفها من تلك المشاريع، وسعي من الخارجية العراقية الى اشراك جامعة الدول العربية في الضغط على تركيا لايقاف مشاريعها المائية لحين التوصل الى اتفاق نهائي مع كل من العراق وسوريا حول اقتسام مياه نهري دجلة والفرات".

ثالثا : المفاوضات في 2001–2010

اشتملت هذه المرحلة على العديد من اللقاءات والاجتماعات الفنية بين اللجان المشكلة لهذا الغرض،حيث اجتمع الوفدان العراقي والسوري في دمشق بتاريخ 30/1/2001 وتم مناقشة موضوع ري الاراضي الزراعية في العراق وسوريا .كما عقد وزير الري في كلا البلدين اجتماعا للمده من 6–10/4/2002 تم بموجبه تحديد كمية سحب المياه من نهر دجلة بمقدار 250 مليار سنويا .وفي عام 2007 عقد في مدينة انطاليا التركية اجتماعا وزاريا بين العراق وتركيا وسوريا تم فيه مناقشة الرغبة لدى الاطراف الثلاثة للتوصل الى اتفاق يرضي الاطراف جميعها، والتعاون المشترك من اجل استثمار مياه نهري دجلة والفرات لصالح بلدان المنطقة . كما عقدت اللجان الفنية في العام نفسه اجتماعات بخصوص الموارد المائية المشتركة، وتم الاتفاق على تبادل المعلومات المائية، وتعهد الجانب التركي بعدم الحاق الضرر بالعراق وسوريا من جراء انشاء السد اليسوعلى نهر دجلة، وبما يؤمن اطلاق كميات من المياه لاتقل عن المياه المتدفقة قبل انشاء السد . وفي عام 2008 عقد في دمشق اجتماعا لوزراء الري في العراق وتركيا

وسوريا كان الهدف منه تثبيت الحصص المائية للبلدان الثلاثة، وتم التوصل الى اتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للعمل من اجل الوصول الى اتفاق بهذا الشأن .[٤٧]

رابعا: المفاوضات بعد عام 2010

جرى في هذه المرحلة توقيع مذكرة تفاهم من الجانب التركي فضلا عن عقد عدد من اللقاءات بين الجانبين العراقي والتركي لبحث مسالة المياه المشتركة،أذ وقع العراق وتركيا في 25/12/2014 مذكرة تفاهم في مجال المياه ،واجريت عليها مجموعة من التعديلات وبانتظار دخولها حيز النفاذ، ومن سلسلة اللقاءات التي تقوم بها وزارة الموارد المائية العراقية مع نظيرتها التركية اجرى وزير الموارد المائية العراقي الدكتور حسن الجنابي في شهر كانون الثاني من عام 2018 ،مباثات مع وزير الغابات وشؤون المياه التركي ركزت على:

1 – تاجيل البدء بخطة ملئ سد اليسو الى شهر حزيران 2018 بدلا من شهر اذار

2 – زيادة كميات المياه المطلقة الى العراق في اثناء تنفيذ خطة ملئ السد الى (90) متر مكعب في الثانية بدلا من (60) متر مكعب في الثانية، كما عقد الجانبان العراقي والتركي مباحثات في انقره في شهر ايار من العام 2018 لمناقشة خطة ملئ سد اليسو وقيام الشركات التركية بكري نهر دجلة ضمن محافظة بغداد على ان يكون الاطلاقات المائية في النهر بمعدل (90) متر مكعب وليس (60) متر مكعب في الثانية، وخلال شهر ايار 2018 عقدت اجتماعات الدورة (18) للجنة الاقتصادية العراقية التركية المشتركة اتفق خلالها الطرفان على التاكيد على اهمية النظر في حصة العراق من المياه والاتفاق على عقد الاجتماع بين الوزيرين .[٤٨]

الخاتمة

أمن المياه يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي ويكتسب الماء العذب أهمية خاصة في جميع دول العالم،حيث لا يمكن للحياة بوجه عام والإنسانية بوجه خاص أن تقوم أو تستمر وتتطور من دونه، وتقدر كمية المياه العذبة بحوالي 3% من جملة مياه العالم وهي نسبة قليلة فلذلك نشبت الكثير من النزاعات بين الدول المتجاورة على مصادر

المياه في مختلف مناطق العالم، ولأجل حلّ هذه النزاعات تم تشريع القوانين الدولية التي تنظم العلاقات والحصص المائية بين هذه الدول لغرض حل كافة أنواع الاشكالات بينها. تطرح تركيا مبدأ (الاستخدام المنصف والمعقول والأمثل للمجاري المائية) وتدعو دول الحوض إلى تشكيل لجنة مشتركة لجرد مواردها المائية وتقييم التقنيات المستخدمة وتراكيب التربة وأصناف المحاصيل الزراعية وطرق زراعتها ووفقاً لتلك النتائج سيتم تحديد احتياجاتها المائية.

من الناحية العلمية والتقنية فإن هذا الإجراء العلمي متبع في العلوم الزراعية عندما يراد،تحديد متطلبات المياه، وتستخدمه معظم الدول المتطورة من أجل زيادة إنتاجها الزراعي وتقليل نفقات وحدة الإنتاج.ولا شك، أن نسبة الهدر المائي في دول الحوض للمياه كبيرة جداً نتيجة الاستخدام غير العقلاني خاصة في العراق، إضافة إلى تخلف طرق الري، وسوء الاختيار للأصناف النباتية الشرهة للماء وغيرها من العوامل الأخرى.

هذه الإجراءات التقنية التي تقترحها تركيا يمكن الأخذ بها ضمن سيادة كل دولة على حدة وفقاً لشروط وأولويات التنمية التي تحددها ذات الدولة وقدراتها المالية (لا كما ترغب تركيا وفقاً للجان مشتركة) ولا يمكن الأخذ بالاقتراحات التركية كشرط لتوزيع حصص المياه لأسباب عديدة منها:

1- تحديد الإجراءات التركية المقترحة يتطلب وقتاً طويلاً وقد لا تتطابق وجهات نظر الفنيين بشأنها مما يؤدي إلى عدم اعتمادها كصياغة لتحديد الحصص.

2- إدخال التقنيات الحديثة في الري، يتطلب رصد موازنات مالية قد لا تتحملها اقتصاديات دول الحوض.

3- إبدال الأصناف النباتية المعتمدة الشرهة للماء يحتاج إلى وقت وأموال طائلة.

4- اعتماد الطرق التقنية الحديثة للري تتطلب توعية زراعية للفلاحين وهذه تحتاج لخطة تمتد لعدة سنوات.

5- تحليل تراكيب الترب الزراعية تحتاج إلى مختبرات حديثة وكادر علمي لاختصار المدة الزمنية للاختبارات اللازمة ولا يمكن اعتماد التقنيات التقليدية المتوفرة في دول الحوض.

ان مشكلة المياه بين تركيا والعرق وسوريا ستبقى بعيدة عن الحل الذي يرضى جميع الاطراف،وذالك لاختلاف منطلقات الروئ لهذه المشكلة وسبل الحل.ولا شك انها ستزيدطالما اصر الجانب التركي على رفض مبدا القسمة العادلة للمياه وسعيها لانجاز مشاريعها .ان المستقبل سيشهد ارتفاع اهمية المياه، ومن المتوقع ان يتم مقايضة برميل نفط مقابل برميل ماء لهذا تسعى الحكومة التركية للسيطرة وتخزين اكبر كميات ممكنة من المياه.اضافه الى هذا تسعى تركيا على تعزيز دورها الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط والسيطرة على المياه لدعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة.

١ _ نعوم تشومسكي. السعي للسيطرة على العالم، ترجمة سامي الكعكي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004) ص 75

٢ فرح عبد الكريم محمد : النزاع على المياه بين العراق وتركيا ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادب والعلوم قسم العلوم السياسية . جامعة الشرق الاوسط . 2014 ص_ 13

٣ _ حميد فارس حسن، السياسة المائية التركية واثرها على دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد . 2000، ص 56_59

٤ _ وصال نجيب العزاوي. رؤية عراقية : نحو سياسة خارجية فاعلة تجاه تركيا ، شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية ، العدد الثالث والرابع (مزدوج) ، 2011_2012، ص 70

٥ _ مجلة المستقبل العراقي . المشاريع التركية على نهر دجلة قراءات في الجوانب السياسية والقانونية، مركز العراق لابحاث المستقبل العراقي ، بغداد ، العدد (4) ،2008 ، ص 10 .

٦ _ المصدر نفسه ،ص 11.

٧ حامد عبيد حداد : تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات دراسات دولية العدد (51) ص 87 . 2009_

٨ عليان محمود عليان . المياه العربية من النيل الى الفرات : التحديات والاخطار المحيطة، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.،2014)، ص_ 103_101

٩ فؤاد قاسم امير، الموازنةالمالية في العراق وازمة المياه في العالم، بغداد، دار الغد، 2010،ص 154_

١٠ التركي، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة العدد 7، السنة 2000ص GAP 21 –كريم محمد حمزة، الابعاد الاجتماعية لمشروع_

١١ _ صاحب الربيعي، حرب المياه بين العراق وتركيا،مجلة المياه، العدد 12، تشرين الاول 2012، ص 14

١٢ رائد سامي عباس العبيدي . مشكلة المياه بين العراق وتركيا دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية رسالة ماستير غير منشوره كلية العلوم السياسية جامعة النهرين 2011، ص_ 74

١٣ _ حسون جاسم العبيدي ، اثر المياه والعلاقات التركية العراقية ، مجلة قضايا سياسية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، العدد 2006/ 63 .ص 2009.

١٤ _ عباس سعدون رفعت . المسالة المائية في السياسة التركية ازاء العراق للمدة 1990 – 2007 رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية جامعة النهرين 2008 .ص 177–181 .

١٥ _ عباس سعدون رفعت . المسالة المائية في السياسة التركية ازاء سوريا والعراق للمده 1990 – 2007 . مصدر سبق ذكره، ص 187

١٦ _ محمد عبد صالح حسن . ازمة المياه بين الموقفيين التركي والعراقي . مركز الدراسات القانونية والعالمية . بغداد . جامعة النهرين . 2009.ص 15.16.

١٧ 15 .محمد عبد صالح حسن . ازمة المياه بين الموقفيين التركي والعراقي ، مصدر سبق ذكره ، ص

١٨ _164. 162 .عباس سعدون رفعت . المسالة المائية في السياسة التركية ازاء سوريا والعراق للمده 1990 – 2007 . مصدر سبق ذكره . ص

١٩ _ 31 . 29 .مجلة المستقبل العراقي . المشاريع التركية على نهر دجلة قراءات في الجوانب السياسية والقانونية، مصدر سبق ذكره. ص

٢٠ 118 محمد الحاج محمود . سياسة العراق الخارجية منذ 2003 . ط 1، بيت الحكمة . 2018 ص

٢١ _ 32 . 29 . مجلة المستقبل العراقي .مصدر سبق ذكره، ص .

٢٢ _ 48 . 43 . مجلة المستقبل العراقي . مصدر سبق ذكره، ص .

٢٣ _ 91 . فرح عبد الكريم محمد . النزاع على المياه بين العراق وتركيا . مصدر سبق ذكره ص .

٢٤ _ 95 فرح عبد الكريم محمد . النزاع على المياه بين العراق وتركيا . مصدر سبق ذكره ، ص

٢٥ _ 96 المصدر نفسه، ص

٢٦ _ 7 ياسر المختار،التكييف القانوني لنهري دجلة والفرات ، مركز الدراسات القانونية، جامعة كربلاء، نشرة قانونية دولية، العدد 4, 2018، ص

٢٧ _ 10 المصدر نفسه، ص

٢٨ _ 119 محمد الحاج محمود .سياسة العراق الخارجية منذ عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص